العرب البدو فى مصر

وضعت هذا التقرير ورفعته لجهة الاقتضا فى أواخر سنة ١٩٠٤ وقد طلب مني بعض وجوه العرب ان أمكنهم من إقتنائه ومازال بعضهم يكرر الطلب بين حين وآخر حتى لم أجد مندوحة من اجابة طلبهم فطبعت منه عددا محدودا أهديه لخواصهم ولمن يجب ان يهدى اليهم وهاهو بنصه

﴿ المقدمة ﴾

تبدى الحكومة فى هذه السنين الاخيرة اهتماماً خاصاً بأمر امتيازات العرب فى مصر بحيث يخيل لمن ينظرون للظواهر سواءكانوا من العرب أو خلافهم انها ترمي الي غرض الغاء هذه الامتيازات وان كانت فى الحقيقة بريئة من هذه التهمة لانه يبعد على حكومة رشيدةأن تقصد مصادرة الحقوق المكتسبة مهما عظمت هذه الحقوق والفوائد التى تعود عليها من الغائها وانما حقيقة الحال التي يستنتجها المدقق من نفس عمل الحكومة في هذه المسألة الخطيرة هو كونها تبغى حصر امتيازات العرب فى دائرة محدودة بحيث لاينتفع بها غير أصحاب الحق فيهاولاحرج عليهافي هذا القصدفخير الناس من يوفى الناس حقهم ويستوفي حقه منهم الا ان درجة الاهتمام التى تبديه يدل على ان تلك الامتيازات بالغة فى نظرها مبلغا أعظم من قيمتها بكثير ويزيد على ذلك انها لم توفق

الى طريقة توصل الى هذا المقصد العادل بالكيفية التي تبغيها فمع كونها تريد أن يقبل العرب على العمل بما تضع لهم من القواعد وهم سكوت لانسمع من أحدهم لاغية يكون منها أقل تشويش على الدوائر التي يوكل اليها أمر تنفيذ تلك القواعد أو التي سنتها فان أمنيتها هذه لم تتحقق لخلوها من عمال من العرب لهم من الخبرة بأخلاق قومهم وعوائدهم مايستطيعون به التوفيق بينها وبين مقاصد الحكومة وهذه هى علة ظهور عملها لدى عامتهم بمظهر يخالف نيتها ولذلك عنيت بوضع تقرير يلم بأطراف هذه المسألة من سائر وجوهها وما أقدمت على هذا الامر المهم الا انقيادا لعوامل الاخلاص للحكومة والشفقة على قوم تربطني بهم لحمة الجنسية فيؤلمني كل ضير يصيبهم ويسرني كل خير يصيبونه وقد رتبته كما يأتي :

١ — أخلاق العرب الاجتماعية أو النظامية

لما كانت أخلاق العرب الاجتماعية هى علة وجود الامتيازات التى نحن بصددها كان من الواجب ان نأتي عليها هنا دون غيرها لعلاقتها بالموضوع ولأن بيانها يجلي جملة حقائق غامضة على الافهام .

فطرت هذه الامة من أيام نشأتها الاولى على حب الحرية المطلقة خلقا اكتسبته بعزة النفس لايهون عليها ولو هلكت دونه ويشهد تاريخها انها لم تصبر على حكم ملك مستبد أو حاكم غشوم حتى أدى ذلك بكل عشيرة لان تقوم بنفسها قرنا لغيرها وان كانت تنقاد لكبيرها فانما كان ذلك انقياد ألفة وتعاون لا انقياد خضوع واستكانة وما كان

لهؤلاء الكبراء أن يسووا أبناء عشيرتهم بغير مبادىء الاخاء والمساواة حتى مع أنفسهم ومما يشاهد فيهم الى الآن ان الحاكم الذي يأخذهم بالرفق ولين الجانب يستخدمهم في صعاب الامور ويجد منهم اقبالا على أداء ما يكلفهم به بخلاف الحاكم الجاف الطبع فانه لا يظفر منهم بطائل .

تمسكوا بهذا الخلق فى كل أدوار جاهليتهم فاما أراد الله أن يذيقهم نعيم الحضارة أرسل لهم شريعة زادت بها حريتهم رسوخا . قضت هذه الشريعة بأن يكون أمر الامة بيدها تعين رئيسها برأيها ولم تجعله ملكا ينال بالارث فأخذوا بأسباب الحضارة وارتقوا فيها عن كل أمة سبقتهم فى التمدن . ولم يذوقوا مع هذه الحلاوة مر أذلال النفس وما زال هذا شأنهم حتى صارت الخلافة ملكا لما اختلطت الامة بغيرها من الامم التي الفت الخضوع للملوك فتخلق سكان الحواضر بما يناسب مقامهم من أخلاق الانقياد للنظام الذى تقتضيه الحضارة وبقى البدو على عهدهم ببساطة العيش تنسيهم لذة الحريه وتمتع النفس بعزتها كل مشقة في عيش البداوة ويستغنون فيما تدعو اليه ضرورة الاجتماع من نظام المحاكمات بعادات بسيطة تقوم مقام النظامات المدنية المتعددة فاذا اقترف جان اثما أو أخل متعهد يتعهده رفع المتظلم أمره لرجال ينصبون للقضاء وينقطعون له فتجرى المحاكمة بابسط الطرق على نظام سهل يؤدى الى نتائج صحيحه مؤسسه على دلائل ينقطع معها كل ريب وفيما عدا ذلك من المسائل التي تهم المجموع يقررون أمورهم فيها على طريقة الشورى . ولما كانت القفار

على سعتها وطيب هوائها ليس فيها من النبات مايقوم بغذاء أنعامهم فضلا عن طعامهم كانوا مضطرين لنزول السهول الخصبة لما يوجد فيها من وفرة الزرع حيث يأكلون ويرعون أنعامهم فينزلون بكل أرض يجدون اليها طريقا فان طاب لهم المقام فيها أقاموا والا ارتحلوا وقد يقيم أحدهم فى المكان الواحد عشرات السنين ويعظم كسبه فيه من الزراعة فتخضع نفسه لنعيم الراحة وتصعب عليه العودة الى البداوة وعلى هذا الناموس الطبيعى دخل كثير من العرب من تلقاء أنفسهم أو بدواع اضطراريه فى عداد الاهالى الاصليين ونسوا كونهم عربا وجهلوا أصولهم والقريب العهد بالدخول في هذا الدور وهم الذين لم يمض عليهم أكثر من مائة سنه لايزال معروفا أصلهم العربى عندهم وعند غيرهم من الاهالي وان كانوا قد أصبحوا واياهم سواء في كل شيء من العادات والمعاملات.

وان العرب ليقبلون على استيطان البلد الآمن الذى يغلب على حكومته سلطان العدل مادامت لاتصادر عوائدهم ولا تمتهن حقوقهم والدليل على ذلك حالهم فى مصر فان عددهم فى سنه ١٨٩٧ قدظهرت فيه زيادة عن عددهم فى سنه ١٨٨٢ تساوى ضعفه مرة ونصف تقريباً وهى نسبة لم توجد قط بين تعداد وسابقه ولم تحصل هذه الزيادة الخارقه الا فى المدة التى اشتد فيها ساعد القانون وعظم احترام الحكومة له وشغفها بأجراء العدل بين الرعيه وليست هذه الزيادة مما تصح نسبته للتناسل بل قدرها ونقص عدد الرحل وزيادة المقيمين بعزبهم والمقيمين مع الاهالي يدل على ان الرحل الذين أحصاهم التعداد السابق قد استوطنوا وجاء

غيرهم واستوطن . وهاهو بيان تقابلي من الاحصائين :

	سنة ١٨٩٧	سنة ١٨٨٢
	عـــدد	عـــدد
مقيمون مع الاهالى	٢٤٠٨٨٠	٢٠٣١٣
« بعزبهم	٢٩٠٠٧٥	١٢٧٠٢٠
رحل بخيامهم	٧٢٤٧٢	٩٨١٩٦
	٦٠١٤٢٧	٢٤٦٥٢٩

٢ — أصل الامتيازات وماهيتها وما بنيت عليه

كان العرب الى عهد ساكن الجنة محمد علي باشا رحلا الا قليلا منهم وكانوا دائما يغزون البلاد القريبة من الحواجر ولم تكن يومئذ حكومة ترد غاراتهم عن الاهالى الضعفاء ومع انهم كانوا أقوى عنصر فى القطر تخشي الحكومة بأسه وتتباعد عن مناوأته فلم يكن لهم مطمع في منصب الحكم لان أخلاقهم الاجتماعية أبعدتهم عن التفكير فى شيء من هذا القبيل ولعل ذلك من الاسباب التي كانت تحمل كل واحد يؤول اليه أمر البلاد علي محاسنتهم والتغاضي عن سيئاتهم

فلما آل أمر البلاد الى الحاج محمد علي باشا وجد فيها العرب وذاك شأنهم والمماليك وهؤلاء مع كونهم أقل عددا من العرب وأضعف جندا كانت لهم الكلمة النافذة حيث كانوا يعتبرون البلاد ملكهم وكانوا

مستأثرين بالسلطة فيها فكان فى حاجة للتغافل عن العرب حتى يريح باله من خصومه فلما تم له ذلك وجه نظره نحو المسألة الثانية

رأي ان ترك العرب على حالتهم لا يرجى معه أمن للأهالى ولا راحة للحكومة وانه لو كف عدوانهم بالقوة يحمله ذلك مالاقبل له به الى ماشاء الله فدبر سياسة توطينهم ودعاهم للاقامة فى البلاد على الرحب والسعة وأقطعهم أراض واسعة ليشتغلوا بتعميرها واستثمارها فتطيروا مما دعاهم اليه مخافة احتمال مالم يألفوه من النظامات ولم يلبوا دعوته حتي ضمن لهم الامتياز عن عامة الأهالى باعفائهم من كل نظام تنكره طباعهم وبذلك اعفوا مما يأتي :—

أولا — السخرة

ثانيا — الخدمة العسكرية النظامية

ثالثا — النظامات الصحية

ثم كانت الحكومة تستثناهم عدا ذلك من تنفيذ كل نظام يجمعون علي معارضته لمخالفته لعوائدهم (١) كما عملت الحكومة الحاضرة فى مسألة

---

١ وليس ذلك عجزا منها عن اجبارهم علي قبول أمرها فانها من وقت ماوجدت أى من عهد محمد على باشا للآن وهي أقوى من العرب عددا وأكثر جندا وماكانت تخشي قط أن يحاربوها اذا حاربتهم ولكنها كانت ولم تزل طبعا ترى انه من العبث ان تركب هذا المركب الخشن مع فريق من رعاياها على شيء في قدرتها التوصل اليه بالسياسة مع الزمن ولذلك لم تقدم علي حربهم الامضطرة بسبب يستوجب الحرب كتمرد عام وخروج كلي عن الطاعة يتهدد مركز الحكومة نفسها وأمن البلاد العمومي وهم أيضاً لم يكونوا فى وقت من الاوقات

قيدمولوديهم ومتوفيهم وتلقيح الجدري لاطفالهم . ويستخلص من ذلك انهم لا يتقيدون في استيطانهم بنظام غير نظام المحاكمة علي الجرائم والمداعاة بالحقوق ووضع وتحصيل الاموال الاميرية (بل أعفتهم منها زمنا في بعض الجهات) والقيام بما تعهدوا به مقابل ماذكر كما سيأتي البيان وكان لهم عدا تلك الامتيازات الصريحة (بأنفتهم وقوة شكيمتهم) أن لا يضرب رجال الحكومة احدا منهم أو يهينه بقول أو اشارة .

والباحث في علة هذه الامتيازات يراها مبنية على مطالب النفوس الشريفه التي تأبى الضيم وقد انقادت لطلبها بحكم الطبع والعادة على ماأبيناه من اخلاقهم الاجتماعيه وليس فيها شيء من مقاصد الطمع في حق الغير أو الهرب من قصاص الجرائم ولو كان في انفسهم شيء من ذلك لطلبوا امتيازا في المحاكمات الجنائيه والمخاصمات المدنيه ولو طلبوه يومئذ لاجيبوا له ولاصبحت الحكومه الحاضرة تشكوا من جرائه ماتشكوه من جراء امتيازات الاجانب ولكنهم مازالوا يتقدمون الى المحاكم الاهليه مدعين أو مدعى عليهم وما زال الآثم منهم

جاهلين مركزهم بالنسبة للحكومة ولم يحاربوها قط الا مدافعين متي هاجمتهم وانما كانت المهاجرة عندهم اسهل من خروج المترفهين للرياضة في ضواحي المدن ففي أى يوم لايرضيهم حال الحكومة كانوا يهاجرون حالا .

وكان يدفعهم الى ذلك غالبا عدم ثقتهم بها وخوفهم غدرها بهم في كل وقت فلا يغيب عن الذهن أن للعصر الاصلاحي الجديد فضل كبير في تنويع اخلاق العرب ولذلك ثقتي كبيرة جدا بنجاح السياسة التى سأشرحها هنا .

يقـاد الي المحـا كم الجنائيـه ويقضى عليـه بما يقضي به على غـيره من العقوبات وتنفذ عليهم أشد الاحكام وما نفروا من هذا النظام ولا قالوا عنه كلمة سوء ولا شكوا للحكومة منـه مهما كانت كيفياته التي تكيف بها ذلك لانه ليس من أخلاقهم كراهة العـدالة مهما بلغت الشدة فى اجرائها مادام مبدأ عدم اذلال النفس الحرة محترما أما النفس الجارمه فلا يؤلمهم اخذها بجرمها . وليس بصحيح ما يقال من كون اللصوصية خلقا شائعا في العرب حيث لم يقم برهان علي هـذا القول ولو أحصى المجرمون منهم لما زادت نسبتهم اليهم عن نسبه المجرمين من كل أمة اليها

منح الحاج محمد علي باشا للعرب نعمة الاستيطان وميزهم بما سبق بيانه وتعهدوا له بما يأتي :

أولا — انجاد الحـكومة فى وقت الحرب بالتجريدات التي تطلبها بحيث تقدم لهم حاجتهم من الاسلحة والذخائر والمؤن والخيول ودواب الحمل وتجرى عليهم مرتبات محدودة لانهم فى هذه الحالة أسوة بجنودها الذين فى خدمتها فيلزمها تجهيزهم بكل مايلزم للجنـدي فى ساحة الحرب (١)

ثانيًا — خفر حواجر الجبال ودروبها وتأمين طرقهـا بدون أى

(١) وتمنعهـم عن الخـدمة العسكرية في وقت السلم واقبالهم عليهـا في وقت الحرب يدل صراحة على انهم لم يتمنعوا عن العسكرية جبنا وانما كان ذلك تفاديا من تسلط أى واحد من الاهالى على أى واحد من العرب أو ذى النسب الدني، على ذى النسب الرفيع بسبب علو رتبة الاول عن الثاني وهذا لابد من

مقابل أو مرتب .

وقصدت الحكومة بسياستها أن تحصل من العرب على هاتين المزيتين وأن تدرك منهم النتيجة الطبيعية للتوطن اذ ينشغل كل منهم بخدمة أرضه عن الترحل ويستلذ الاقامة لما ينال من الكسب من الزراعة ويجد من الراحة وتتنوع أخلاقه فينسى مع الزمن ومخالطة الاهالى وما يترتب عليها من دواعى المصاهرة ونحوها تلك الطباع التي تفرق بينه وبينهم وان تكفي الاهالي شر غزواتهم دون أن تتكلف شيئاً فضلا عن انتفاعها بقوتهم في محاربة أعدائها بل كثيرا ما كانت تغرى بعضهم ببعض فيقتتلون لمصلحتها كلما اقتضت الحال ذلك

وقد أخلص العرب النية للرجل واعقابه فكانوا خداماً أمناء يلبون دعاءهم ويشدون أزرهم يوم الكريهة ولا يزال بعض من أفرادهم الذين شهدوا مع ابراهيم باشا حروب الشام والوهابيين على قيد الحياة يذكرون دماء اخوانهم وآبائهم التي أريقت فى سبيل تأييد العرش الخديوى أو توسيع ملكه وكثير من الذين شهدوا مع خلفائه وقائع السودان والحبشة وما وراءها يحفظون مثل هذه الذكرى

تلك هي الامتيازات وهذا ماتحمله العرب نظيرها ولذلك تراها عزيزة عليهم

من وقوع شيء منه ولو مع البعض حيث أن نظام الترقى لايتقيد بدرجات الانساب وهذه لها عند العرب شأن كبير

٣ — قيمة الامتيازات فى الزمن الماضى والوقت الحاضر

كانت امتيازات العرب التي ذكرناها ظاهرة فى الزمن الماضي بمظهرها الفخيم وكان للاهالى والحكومة الماضية الحق فى أن يحسدوهم عليها . أما الاهالى فلأنهم كانوا يحملون أثقال المظالم ويسامون أنواع الخسف والحيف فتارة يساقون أفواجاً مسخرين للاعمال العمومية أو لمصالح الكبراء وهم ينظرون مجاوريهم العرب نظيفي الايدي مطلقي السراح من هذا الاسر وتارة يكبون على وجوههم ويوجعون بل يقتلون ضربا بالسياط لافرق بين وجيه وحقير والعربى لايمس خاطره بكلمة ولو كان صعلوكا وطوراً يقاسون غير ذلك من وجوه الخسف التي لاتحصى

وأما تلك الحكومة فكانت تحسد العرب على شممهم لانهم لم يخفضوا لها جناح الذل ولم يؤدوا لها أكثر من الحق وفضلا عن حفظهم كرامتهم من جورها كانوا يحمون منها كل من يلجأ اليهم من الاهالي المستضعفين الذين كانوا يأوون الى نجوع العرب وعزبهم ويقيمون فى جوارهم أو فى خدمتهم آمنين

تلك قيمة امتيازات العرب فى الزمن الماضي وهى قيمة غالية تستحق ان تشترى بالنفوس التى ضحيت فى سبيلها . أما الآن وقد رفعت عن الاهالى كل المظالم التي كان العرب يمتازون عليهم بالمعافاة منها وأصبحوا واياهم سواء في التمتع بالراحة الا من خفر الجسور فى وقت الفيضان وهذا يوشك ان يلغى نظامه الاجبارى

وخففت مصاعب الخدمة العسكرية النظاميه وسهلت طرق التخلص منها بأوجه المعافاة المدونة فى القانون أو بالبدل النقدى اليسير حتى كادت تكون اختيارية محضة فقد ضعف شأن تلك الامتيازات الى مالا يكاد يحس اذ انحصرت فى المعافاة من الخدمة العسكرية ومن خفر جسور النيل زمن الفيضان وكلاهما يسير جداً . فالخدمة العسكرية لا يبلغ من يلحق بها ومن يدفع البدل النقدى اثنين في الألف من ذكور الاهالي (١) وخفارة النيل لو قسمت على ذكورهم القادرين على العمل أى الذين من سن ١٥ الي ٥٠ لما خص الواحد أكثر من نصف يوم فى السنة (٢)

فاعفاء العرب من هذين النظامين يقدر طبعاً بهذه النسبة أى ان الحكومة تعفي اثنين في الألف من ذكورهم من الخدمة العسكرية أو دفع البدل فلو وزعنا بدلية الاثنين على الألف لخص الواحد أربعة

---

(١) الذكور من أهالى مديرية الشرقيـة الخاضعين لنظام القرعة يبلغ عددهم ٩١٨ر٣٤٣ الحق منهم بالخدمة في أربع سنين (من سنة ٩٠٠ لسنة ٩٠٣) ٨٠١ ودفع منهم البدل النقدى فى هذه السنين الاربع ١٨٥٤ جملة ذلك ٢٦٥٥ بمعدل ٦٦٤ في السنة أى بنسبة ١٩٢٥ر١ في الالف .

(٢) وذلك باعتبار عدد الانفار الذين يخرجون لهذا العمل سنويا ١٣٠٥٨ ومدة عملهم مائة يوم كما يستفاد من المتوسط الذى أخذناه من البيان الوارد بتقرير عطوفة ناظر الاشغال عن أعمال العونة في سنة   حيث وجدنا فيه بيان عددهم فى أربع سنين تختلف درجات نيلها فى الارتفاع والانخفاض ويزيد وينقص عدد خفرها بهذه النسبة

قروش . وتعفى القادرين على العمل من اشتغال الواحد منهم نحو نصف يوم في السنة فى خفر النيل وأجرة نصف اليوم على الاكثر قرشان. جملة ذلك ستة قروش . هذه هى قيمة امتياز العرب الآن وهى لاتستحق من الحكومة هذا الاهتمام الكبير الذي جعل الأمر فى أعين العرب كبيراً لهذا الحد فليتها تطرح الاهتمام به ظهريا حتى يراه أصحابه بقيمته الحقيقية

بقى معنا أمر النظامات الصحية وليس فيها شيء من الضرر حتى يعد الاعفاء منها مزية بل فيها من الفوائد المادية لمن تنفذ عليهم مايوجب الشكر للحكومة ولكن العرب لا يزالون يعدون استثناءهم منها نعمة كبرى عليهم

٤ — الفوائد التى نتجت من توطن العرب

تحققت آمال الحكومة فى سياسة توطن العرب الا من الوجهة التي لم تلتفت اليها وهي توثيق الرابطة بينهم وبينها واقناعهم بحسن قصدها فى كل نظام تشرعه لهم فانها لم تعمل ما يؤدى الي هذه النتيجة وأما في ما عدا ذلك فقد حصلت على النتائج الآتية .

١ الفائدة الأدبية بزيادة كمية عظيمة فى عدد سكان القطر حيث بلغ عدد العرب فى سنة ١٨٩٧ — ٦٠١٤٢٧ نسمة .

٢ نتيجة عمل هذا العدد فى الزراعة وتأثيره في نمو الثروة العمومية ولا يخفى ماتستفيده التجارة ومصالح الحكومة ذات الايراد من هذا

العدد العظيم ويزيد علي ذلك اختصاصهم بتربية الخيل والابل والغنم . وحيث ان جميع العرب الا المستأهلين منهم فى المدن محصور عملهم فى الزراعة فلاجل تقدير مساحة الاراضي التى يزرعونها سواء كانت ملكهم أو ملك غيرهم ينظر لعدد ذكورهم الذين في السن اللائق للعمل أي من ١٥ — ٥٠ وأصحاب هذا السن على ما في نتائج التعداد الاخير يبلغون ٥٠ في المائة أو ١٥٣٣٣٠ بعد استبعاد المستأهلين بالمدن وحيث ان المائة فدان يكفي لزراعتها بالتقدير المعتدل خمسة عشر عاملا فذاك العدد يقوم بزراعة ١٠٢٠٢٢ فدانا أو عبارة عن ٢٠ فى المائة من زمام القطر المنزرع مع أن العرب لا يتجاوزون ٦ فى المائة من سكانه .

٣ تأمين الاهالي من غزواتهم التي كانوا مهددين بها دائماً

٤ قيامهم بما تعهدوا به من خفر الحواجر ودروب الجبال وتأمين طرقها بلا مقابل (الى سنة ١٨٩٧ التي أشارت فيها نظارة الداخلية باستغنائها عن قيامهم بهذا العمل وقد استصوبت الرجوع اليه في مديرية الفيوم بشكل محسن وهو كونها تدفع أجور الخفر من طرفها) وقيامهم بمساعدتها فى الحروب الماضية وفى رد غارات بعضهم البعض

٥ تنويع أخلاقهم بمخالطة الاهالي حتى صار كثير منهم أميل الى الحضارة منه الى البداوة وقد وصلت أفكارهم لدرجة تسمح بقبول بعض النظامات وخصوصاً اذا كان وضعها يسمح لهم بان يتخذوا طريقاً وسطا لا يضر بمصلحتهم ولا يلجئهم لمصادرة رغائب الحكومة وأول شيء شاهدته من هذا القبيل سلوكهم فى تنفيذ لائحة الخفر الصادرة في سنة

٩٦ فانهم لما رأوا الحكومة راغبة فى تنظيم خفر عزبهم مع اجتناب ما يخالف عاداتهم حيث أعفت خفراءهم مما لا يألفون من النظامات المفروضة على خفر الاهالى كلبس الجلابية الزرقاء واللبدة والشريط ونحو ذلك اتخذوا طريقة تسمية أشخاص من رجالهم للخفر تنفيذاً للنظام الرسمى بحيث يأخذون الأجرة صورة ويعيدونها لاربابها فيدفعونها فى وقت الاستحقاق للمحصلين وبذلك أتموا رغبة الحكومة من نحو ايجاد الخفر النظامي دون ان يتكلفوا سوى الخمسة في المائة المقررة نظير مصاريف التحصيل ولتيسر هذه الواسطة لهم لم يعارضوا فى هذا النظام وانفرد عربان القليوبية والشرقية بالمعارضة دون سواهم وكان انفرادهم أكبر مسوغ لرفض معارضتهم —

٥ — المزايا الضائعة على العرب لاشتغالهم عنها بالامتيازات

حددنا فى الفصل الثالث قيمة امتيازات العرب تحديدا كافيا ونأتي هنا على بيان ما أضاعوه فى سبيلها من المزايا ومن المقابلة بينها وبين حاضر تلك الامتيازات يرى أن هؤلاء القوم يغبنون أنفسهم غبناً فاحشاً وانه كان الاولى بهم أن يضربوا بامتيازهم عرض الحائط ويوجهوا التفاتهم والمساعي التي يبذلونها لحفظه فى تحصيل المزايا التى ضيعوها لانها هى أساس العز والسؤدد .

وتقريباً لتمثيل هذه المزايا للفكر بقيمتها الحقيقيه يلاحظ أن العرب

يساوون الطائفة القبطية في عـدد الانفس (١) وكان يجب أن يحصلوا منها بقدرماحصلته هذه الطائفة النشيطة بالتفاتها للتعليم وحرصها على انماء عدد المتعلمين من أفرادها فالضائع على العرب من كل مزية من المزايا التى ذكرها يساوي الحاصل منها لدى الاقباط وهاهو بيان ما أضاعه العرب

١ نصيبهم من وظايف الحكومة فان كل الموظفين منهم لا يتجاوزون عقد أصابع اليدين

٢ نصيبهم فى الوظائف النيابيـة فلم يكن منهم أحـد فى مجالس المديريات أو الجمعية العمومية أو مجلس شورى القوانين

٣ التجارة والصناعة لانه لايشتغل بهما أحد منهم

٤ المهن الشريفة فليس منهم الا طبيب واحد وهو الدكتور محمد افندى صالح وهو من قبيلة جهينة ومحام واحـد هو أخو هذا الطبيب وكلاهما أتم دروسه سنة ١٩٠٣ وليس منهم مهندس ولا مقاول ولا صاحب جريدة سياسية ولا علمية ولا غير ذلك

٥ أمر التعليم فانه مهمل عندهم كليـة ولا يوجد من ابنائهم في مدارس الحكومة الا القليل ولهم فى غير مدارس الحكومة مائة تلميذ تقريبا

٦ جانب عظيم جـدا من حظهم فى امتلاك الاطيـان شغفا بتلك الامتيازات لان أكثرهم ابي أن يقبل الاطيان التي أعطتها له الحكومة أو أن يستثمرها مخافة أن يتقيد بالاقامة فيصبح يوما ماغير قادر على تركها اذا نكثت الحكومة بعهودها مع انهم كانوا أمكن من غيرهم في

(١) عدد العرب ٢٧ ٦٠١٤ وعدد القبط ٦٠٧٠٠٠

الانتفاع بخير الزراعة لأن يد الظلم التي كانت متسلطة على الاهالى كانت عاجزة عن الوصول اليهم

أفلا يكون العرب فى مصر أرفع مقاما وأعز شأنا وأنفذ كلمة وأكثر أموالا وأقوى عصبية مماهم عليه الآن اذا أخذوا قسطهم من هذه المزايا الحقيقية سواء بقيت لهم تلك الامتيازات الوهمية أو زالت عنهم انه لكذلك فلعلهم يفقهون

٦ — ماهى النقطة المهمة التي أهملتها الحكومة من سياستها فى توطين العرب

هى التعليم لانها اقتصرت على كونها أقطعت العرب الاراضي الزراعية ولم تفكر مطلقاً في نشر التعليم بينهم فلم تدعهم اليه ولم ترغبهم فيه بأى وسيلة فاستمرت معارفهم منحطة الى هذا العهد ولا يزالون بعيدين عن درجة المعرفة التي تقربهم من الحكومة وتمكنهم من تمييز النافع من الضار من نظاماتها فنتج عن اهمال هذا الركن المهم نتيجتان سيئتان الاولى تضييعهم لكثير من المزايا التي كان يمكنهم ادراكها لو تعلموا ولا يخفى ما كانت تستفيده الحكومة من وراء ذلك والثانية بقاء مظنة السوء عندهم بالحكومة حتي انها كلما سنت نظاما له علاقة بهم تطيروا منه وتخوفوا الضرر ولو كان في الحقيقة خيراً لهم ولا شك ان هذه الهفوة نتجت عن عدم خبرة الحكومة الماضية بضروب

السياسة المبنية على الحقائق العلمية والنواميس العمرانيـة أما الحـكومة الحاضرة المولودة فى مهد العلم والقائمة على دعائم المدنيـة فيرجى منها ان تستدرك ما فات سالفتها

٧ — بيان مايلزم الحـكومة الحاضرة عمله الآن استدراكا لما فات الحـكومة الماضية

أقرب الوسائل الموصلة الى هذه الغاية هى التى اتبعتها الحـكومة فى ترقية معارف الاهالي حتى عرفوا فوائد التعليم وأصبحوا يتهافتون عليه بعد ان كانوا يفرون منه فرار الصيد من القانص . فيحسن بها أن ترقى مع مراعاة الـكفاءة بضعة الاشخاص الموظفين فيها من العرب الى أكبر الوظائف التي يحسنون القيام بهـا بحيث تختار لهم في الابتـداء الاعمال التي لها علاقة بمصالح العرب كوظائف الادارة والـكتابة فى الاقاليم وخصوصاً التى يـكثر فيها هذا الجنس كالبحيرة والشرقية والفيوم وفي ادارة القرعة بنظارة الحربية وفى قسم الادارة بنظارة الداخلية الى أن يوجد فيهم اللائقون لوظائف النيابة والقضاء وغيرها وتحصى تلاميذهم بالمدارس الاميرية وغيرها وهم قليلون الآن وتترقب تتميم كل منهم للدروس التي تؤهله للخدمة فتستخدمه وبارتقاء هؤلاء الموظفين الى المراكز التى تظهر لقومهم فضائل التعليم بأجلى مظاهرها وتمـكنهم من بث أفكارهم الاصلاحية فيهم تغرى جميع أعيانهم والمتوسطين منهم على تعليم أبنائهم ولا بد أن تساعد من جهة أخرى على تقوية هذا التيار فى ابتداء استيلائه

علي أفكار القوم بتسهيل وسائط التحصيل علي الراغبين فاما أن تنشيء لهم مدرستين مخصوصتين فى الوجه البحرى واحدة وفى الوجه القبلي واحدة وهذا أمر لا بد منه علي ما أرى ولو تكونا قاصرتين علي التعليم الابتدائى ويكون التعليم فيهما مجاناً أو بمصاريف قليلة ما أمكن ولا محل للاعتراض علي الحكومة فى هذه الرعاية الخصوصية لفريق من رعاياها دون غيره لان لديها أكبر عذر لذلك وهو انحطاط معارف هذا الفريق لدرجة تضر بمصلحة البلاد وبأن غيره تمتع دونه بنصيبه من تسهيلات الحكومة للتعليم فيما سبق ولعمرى أى وجه يجده المعارض لتأييد معارضته اذا كان هذا الفريق العظيم من الامة سائداً عليه الجهل بالكيفية التي فصلناها ومع ذلك فان خافت الحكومة هذا الاعتراض على ضعفه فانها لا تعدم واسطة لتنشيط من ترى فيه قابلية وعزما للاقدام علي هذا الامر بالوسائط الادبية وبعض الوسائط المادية والحكومة بهذه السياسة تخدم نفسها وتخدم البلاد وتخدم هؤلاء القوم باخراج أفكارهم من ظلمات الجهل وتجذب قلوبهم النافرة اليها وتزيل الشكوك والريب التي تخامر أفكارهم من جهتها وتستفيد من الموظفين الذين ترقيهم من أبنائهم معاونتها بما هم عليه من الخبرة باخلاق بني جنسهم فى وضع القوانين التى لها علاقة بامتيازاتهم وضعاً تألفه أفهامهم ولا تنفر منه طباعهم ويكون ضامناً للوصول الى مقاصدها بالطريقة التي تجنح اليها حيث يوجد فى نفسهم حينئذ استعداد لقبولها لما يعرفوا أن لهم رجالا يشتركون فى وضع تلك القوانين ويحافظون على مصلحتهم فى وضعها ويستأنسون بذلك

فلا يوجد ثمت نفور منها واذا حفظ كرسيان من كراسي الاعضاء الدائمين في مجلس الشورى لاثنين من أعيان العرب كان لذلك تأثير حسن جداً اذ يعظم اطمئنان عامتهم بمشاركة أعيانهم للحكومة فى أمورهم

فلو وجهت الحكومة التفاتها لهذه السياسة لفعلت فى اخلاق العرب وآدابهم وعوائدهم فى عشرة أعوام مالم تعمله السياسة الماضية فى قرن من الزمان . وأنى لمعتقد انه لا يمضى عشرون عاما تهتم الحكومة فى خلالها بتعليم العرب الا ويخفت صوت معارضتهم للنظامات ويزول نفورهم منها ويحل محله صوت الدعاء لها والمطالبة بها

ومن الضروري ان تستفتح هذه السياسة بتعديل الخطة التي سلكتها معهم فى تنفيذ قانون القرعة الجديد بكيفية توصلها لقصدها الحقيقى دون أن تقلق راحتهم وسنشرحها فى محل آخر من هذه المذكرة .

٨ — ملاحظات على الطرق التي سلكتها الحكومة

في وضع وتنفيذ النظامات على العرب

أسوأ هذه الطرق ما بني على الطفرة ولم تراع فيه مباديء التدرج ولم يتحر فيه إحكام الوضع لانه يجلب الضرر ولا يؤدي للغرض ولم يقع شيء من هذا القبيل الا فى عهد الاستبداد والفوضي ولذلك نضرب عنه صفحا

ومع ذلك فان الحكومة فى عهد الخديو الاول (اسماعيل باشا) قد اجتهدت فى العمل بمبادىء محمد علي وحافظت عليها ولم تتعرض لامتيازات العرب بشيء مطلقاً

ومن عهد الخديو توفيق باشا الى الآن نهجت الحكومة سياسة جديدة يراعى فيها التدرج فى الامور فصارت تضع قوانينها ولا تدون فيما يلزم استثناء العرب منه حكم الاستثناء فان عارضوا أوقفت تنفيذه عليهم وذيلت القانون بأمر الاستثناء أو تركته على حاله واكتفت بتعطيل تنفيذه عليهم

وأول ما نحفظه من ذلك قانون الخفر الذى صدر فى ١ نوفمبر سنه ٨٤ وعارض العرب في تنفيذ أحكامه عليهم فالحقت الحكومة به أمراً عالياً بتاريخ ١١ فبراير سنة ٨٥ متضمناً أحكاما خاصة بهم ملائمة لعوائدهم ثم قانون القرعة الاول الصادر فى ٢٦ مارس سنة ٨٥ حيث جعلته خلوا من بيان حق الاستثناء المخول للعرب من الخدمة العسكرية وشرعت فى تنفيذه فاجتمع أعيان العرب لديها مجمعين على معارضته فاجيب طلبهم وصدر أمر عال بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٨٨٥ باستثنائهم ثم لائحة المواليد والوفيات الصادر بها الامر العالى الرقيم ٩ يونيه سنة ١٨٩١ فقد رأت الحكومة عدم مناسبة الظروف لتنفيذها على العرب فعطلت تنفيذها عليهم للآن وكذلك قانون تطعيم الجدرى

ولما اشتغلت الحكومة بوضع قانون القرعة الجديد كان احترامها للقانون قد عظم كثيرا وارتقت فيها قوة التشريع لدرجة عالية فلم تجر فى وضعه على ما كان يحصل قبل عشرين سنة مثلا بل برهنت على احترامها للحق المكتسب وأثبتت حسن القصد فيما شرعت بمبادرتها بالاعتراف بذلك الحق فى القانون من وقت وضعه

ولكونها تحققت أن بعض الأهالى يتخلصون من نظام القرعة

باقامتهم بين العربان وأن أغلب هؤلاء المتشتتين يدعون الاعرابية كلما نبه اليهم أحد المامورين أضافت الى هذا القانون التعليمات المناسبة لحصر هذا الامتياز فى أهله دون سواهم

وقد قلنا فى صدر هذه المذكرة انه لامحل للاعتراض عليها فى هذا القصد الحسن وانما نقول ان غرضها يمكن التوصل اليه بطريقه أسهل بكثير مما اتبعت ونلاحظ على هذه الطريقه ثلاث ملاحظات : الاولى تشريعيه محضه ـ الثانيه تطبيقيه ـ والثالثه اداريه

أما الملاحظه التشريعيه فمن وجهين : الاول كونها جعلت مجلس القرعه محلا للفصل فى دعاوى الاعرابيه دون أن تدخل فى هيئته أحدا من العرب والثاني كونها أغفلت ذكر معافاة السودانيين المنسوبين الى العرب واعتبرت ذلك كافياً لاسقاط معافاتهم وجرت عليه فعلامع سبق صدور قرار رسمي من مجلس النظار باعفائهم وصدر به منشور للمديريات فى ١٨ يوليه سنه ٩٣ وموجودة صوره بأيدي عمد القبائل

وأما الملاحظه التطبيقيه فكونها تحكم بسقوط معافاة شبان العرب الذين لايحضرون للاقتراع أو لايقدمون طلب المعافاة قبل اليوم المحدد له عملا بنص المادتين ٤٨ و٧٦ من القانون والاوجه القانونيه في هذه الملاحظه هي :

ان النص فى القانون الجديد على معافاة العرب لا يعتبر نصا مكسبا لهذا الامتياز وانما هو فى الحقيقة اعتراف بوجوده فقط

وحيث ان العرب اكتسبوه من قبل غير مقرون بهذا الشرط فلا يصح ادخاله الان وانه بفرض جواز تطبيق نص الماده ٤٨ على العرب كان يجب ان توضع اسمارة

القرعه نمرة ١٦ بكيفية تسمح للطالب بتقديمها لمجلس القرعه لاأن توضع وضعا يرغم الطالب علي تسليمها للمديريةوتركها اليهالتعمل اللازم فيهاوترسلهامن عنـدها لمجلس القرعه ثم من جهة أخرى يؤاخذهو علي الزمن الذى يمضي في تداول الاسماره بين المديرية والداخليه والدفترخانه ويؤبي عليه اعتبارتقديمها للمديريه كتقديمها لمجلس القرعه وليس من سبيل للتوفيق بين ذلك الشرط وهذا الوضع .

هذا عن نص الماده ٤٨ وأما الماده ٧٦ فلم ينص القانون ولو ضمنا على ان مخالفتها (من العرب أو الاهالى) تسقط حق المعـافاة لأن هـذه المادة تقضي فقط على نفر القرعه بوجوب حضوره أوحضورمن ينوب عنه لسحب قرعته اذا تخلف لعذرقانوني

وأما الملاحظة الادارية فعلى الطريقة التي اختارتها لمنع انتفاع غير العرب بامتيازهم لانها تكلفهم أمورا لم يتعودوها وطرقا لم يألفوها وفيها مشغوليـة كبرى على فروع الحـكومة ولا بد أن يأتي وقت قريب ترى فيه قضايا العرب متراكمة بمجالس القرعة الى حد يفوق التصور حتى يعجزالمجلس عن انجازهاوتضطر الحـكومة لتشكيل مجالس جديدة للمساعدة في نظر هذه المسائل ولا يقال ان هذه الصعوبة في السنة الاولى فقط بناء على كون عمليـة التسنين تنتهى فيها لان عملية التسنين سهلة والصعوبةانماهي في تحقيق دعوى الاعرابية وخصوصاً اذا لم تتبع طرق التسهيل التى تقررت بالاتفاق بين نظارتي الحربيةوالداخليةواعتبر التحقيق أمرا لازمافي كل مسألة كما هو جار الآن وفي كل سنة تعمل تحقيقات عن الشبان الذين يبلغون فيها السن وان كان عددهم سـيقل عن السنة الاولى كثيرا الا انه عدد جسيم يحدث مشغوليات كثيرة جدا فاذا أرادت الحـكومة أن ترتاح هي وفروعها من مكابدة هذه الاعمال الجسيمة وتريح العرب من تحمل هذه المشاق وتريح خواطرعمد ومشايخ البلاد فتبدل هذة المشغولية الدائمة بعملية تجريها وتجددها كل عشرين سنـة مرة وهي عمل احصاء خاص بالعربان بحيث يكون احصاء دقيقا توضـع له الضوابط الـكافية لمنع دخول الاهالي فيه وتحرر بموجبه دفاتر للعرب القاطنين في كل بلد

وتحفظ نسخة منه عند عمدتها ومثلها بالمديرية وعند عمدة كل قبيلة وتعتبر هذه الدفاتر حدا فاصلا بين الاهالى والعرب ولو قررت الحكومة اعطاء شهادة في الحال لكل ذكر يرد اسمه في دفاتر الاحصاء بطريقة الزامية وقدرت على كل شهادة عشرة قروش رسما لتحصل من ذلك مبلغ يكفي لتسديد ما تنفقه على هذا العمل وزيادة (١)

فهذه الامور موجبة لارتياب العرب في نوايا الحكومة نحوهم مع ان الغرض المقصود يمكن الوصول اليه بالطريقة التي بيناها .

٩ — بيان ما تناله الحكومة من العرب

اذا الغيت الامتيازات

معلوم أن الحكومة لاتقدم على الغاء هذا الامتياز لأنها بذلك تنتهك حرمة القانون بعد أن اتخذته شعارا لها ومع ذلك فقد يمر بخواطر بعض الناس من قبيل التمني الغاء هذه الامتيازات ويرون ذلك ممكنا وتتمثل في مخيلاتهم فوائد جسام تنالها الحكومة من الغائه والحقيقة على غير ما يوهمون والفوائد التي تنال انما هي التى نقدرها هنا

فالعرب المقيمون مع الاهالى بالبلاد ليسوا متمتعين بشيء من الامتياز وانما عدوا أنفسهم مع بني جنسهم حفظا لشرف النسب فقط .

والمتنفع بالامتياز هم العرب الرحل والمقيمون بعزبهم أو بلادهم المخصوصة وعدد الذكور من هؤلاء على مافى التعداد الاخير هو

١٤٧٤٥٦ مقيمون بعزب ونواحى مخصوصة

٠٣٦٢٩٦ رحل

١٨٣٧٥٢

(١) يلاحظ ان هذا التقرير تقدم في أواخر سنة ١٩٠٤ وقد صدر القانون نمرة ٦ الخاص بتعداد العربان في أوائل سنة ١٩٠٨

فاذا الغى الامتياز لا يصيب الرحل من الغائه شيء طبعا وأما المقيمون بعز بهم و بلادهم المخصوصة وهم الذين ينحصر تأثير الغائه فيهم فاذا رضوا كلهم بذلك وأقاموا عليه بلغ من يلحق منهم بالخدمة أو يدفع البدل النقدى بنسبة من يدخل في هذين النوعين من الاهالى أى باعتبار ١٫٩٢٥ في الالف ٢٨٢ نفرا وهذا فرض بعيد اذ لا بد حتما أن يتحول كل الذين لا املاك لهم رحلا وذوى الاملاك لا بد أن يبلغ عدد من يعفي منهم ومن أولادهم للشياخة أضعاف من يعفي لهذا السبب من الاهالى نظرا لكثرة عدد مشايخ العزب بالنسبة لعدد مشايخ البلاد ولهذه الملاحظات لا ينتظر أن تنال الحكومة منهم اكثر من مائة نفر في السنة .

هذه هي الفائدة و يزيد عليها مايخص هذا الفريق من عملية حفظ النيل وقد سبق تقديرها بنصف يوم في السنة للذكور القادرين على العمل والذين من هذا السن لا يتجاوزون نصف العدد كما هو ظاهر فى نتائج التعداد فاذا لاحظنا مايقترن بتلك الحركة من انزعاج عامة العرب واندفاعهم الى المهاجرة وقدرنا ماتخسره البلاد ومصالح الحكومة ذات الايراد بمهاجرتهم لفاق قدر تلك الفائدة كثيرا بل لما كان لها بجانبه قيمة تذكر

الخاتمة

هذا ماعندى من الملحوظات في ذلك الموضوع الخطير . وقد أبديتها بكل اخلاص واعتدال وتحريت فيها كل ماءمكن من الدقة وعسي أن يكون لها حظ من استحسان ولاة الامور

تحريرا بالزقازيق في نوفمبر سنة ١٩٠٤

(عبد المجيد لطفي)
من قبيلة خويلد